

المرأة والتنمية في ليبيا

دراسة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية وأثر ذلك على وضع ودور المرأة

د. زينب محمد زهري *

مقدمة:

يعتبر وضع ودور المرأة في أي مجتمع أحد المعايير الأساسية لقياس درجة تقدمه، كما أنه لا يمكن أن يتقدم مجتمع في عصرنا الحاضر بخطى سريعة ومنتظمة مخلفاً وراءه النصف من أفراده في حالة تخلف، ولذلك فإن تخلف المرأة في أي مجتمع لابد ان ينعكس أثره مباشرة على تفكير افراد المجتمع وسلكهم حيث يشكل في حد ذاته أحد أهم العوامل المعاقة لتقدم وتنمية المجتمع.

إن طرح المسألة على هذا النحو يعطينا فوراً بعدها التنموي الذي يتطلب منا النظر إلى الموضوع بابعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

أي بمعنى دراسة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حدثت في المجتمع وتأثيرها على الوضع التعليمي ودخول المرأة إلى القوى العاملة.

والحالة الاجتماعية والدور السياسي للمرأة في الجماهيرية ذلك من أجل معرفة مدى صحة النظريات التقليدية في دراستها لوضع ودور المرأة في المجتمع العربي.

مناقشة هذا الموضوع تشمل على:

(1) لحة عن دراسات وضع المرأة العربية:

يحتوي هذا الجزء من البحث على لحة عن الدراسات التي أهتمت بتفسير الوضع

* استاذة مساعدة بقسم علم الاجتماع ، كلية الآداب والتربية ، جامعة قاريبونس ، بنغازي.

الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العربية، وذلك محاولة معرفة الأبعاد النظرية والمنهجية التي تدور حولها هذه الدراسات ومقدرتها على إكتشاف الحقائق التي تلعب الدور الرئيسي في تشكيل وبلورة الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العربية. إن النظرية التقليدية، أو ما تسمى بـ«النظرية الوظيفية» في علم الاجتماع، وهي أشهر النظريات الاجتماعية التي ساهمت في تفسير وضع المرأة العربية، فمن المعروف أن مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة قليلة جداً إذا ما قورنت مساهمة المرأة في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، انظر جدول رقم (1) و(2).

جدول رقم (1)
نسبة العاملات اقتصادياً إلى عدد الإناث
حسب فئات العمر في بعض الأقطار العربية

العمر	تونس	الجزائر	سوريا	الكويت	مصر	المغرب
دون 15 سنة	—	0,6	2,2	0,2	1,3	2,4
19-15	8,8	3,7	11,5	4,1	7,3	16,6
24-20	8,7	3,6	10,2	10,9	7,8	13,5
29-25	5,3	2,7	9,2	13,1	7,8	11,1
44-30	4,4	2,6	8,5	12,3	5,3	11,2
49-45	4,6	3,0	8,0	—	5,3	14,8
54-50	4,4	3,3	7,7	10,4	5,1	19,1
59-55	3,8	3,2	6,1	7,4	5,1	22,4
64-60	3,4	2,6	5,6	5,5	1,7	7,6
فما فوق 65	2,0	1,4	3,2	2,0	1,7	3,8

المصدر: مركز البحث جامعة قاربونس، لجنة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بمناسبة انتهاء العام العالمي للمرأة، ديسمبر 1975م، ص (34).

عن: منظمة العمل الدولية، الكتاب السنوي عن احصاءات العمال سنة 1974م، و1972م. الأمم المتحدة «الكتاب السنوي للسكان (مترجم)».

جدول رقم (2)
 نسبة العاملات اقتصادياً إلى عدد الإناث
 حسب فئات العمر في بعض دول أوروبا والولايات المتحدة

الولايات المتحدة 1970	بلغاريا 1965	بولندا 1970	السويد 1970	ألمانيا الغربية 1970	بريطانيا 1971	فرنسا 1968	يوغسلافيا 1971	العمر
0,4	0,1	—	—	—	—	—	1,7	دون 15 سنة
29,2	32,7	25,6	29,3	64,1	55,7	31,3	38,0	19-15
56,1	72,1	73,3	53,3	66,8	60,1	62,3	55,8	24-20
45,4	83,8	75,1	49,0	51,2	43,0	50,7	56,2	29-25
48,3	78,1	79,2	49,8	46,1	53,0	42,4	28,8	44-30
53,0	81,1	79,2	55,0	48,3	61,5	45,5	42,4	49-45
52,0	68,7	75,9	50,3	42,8	58,6	45,3	35,5	54-50
47,4	35,3	68,1	41,1	34,5	50,7	42,3	27,4	59-55
36,1	18,3	51,1	25,7	17,7	28,0	42,4	23,5	64-60
10,0	5,6	33,0	3,2	5,7	6,3	8,2	15,5	65 فما فوق

المصدر: مركز، جامعة قاريونس ، المرجع السابق ، ص 35.
 عن : الكتاب السنوي لاحصائيات العمال سنة 1974م.

لقد لفت هذه الظاهرة إنتباه بعض الباحثين والعلماء في علم الاجتماع ومنهم أنصار النظرية الوظيفية ، حيث قاموا بدراستها وتفسيرها على النحو التالي :
 إن طبيعة وضع المرأة وقلة مشاركتها في القوى العاملة ترجع إلى عاملين أساسيين هما :

(1) عامل الدين الإسلامي .

(2) عامل العادات والتقاليد الاجتماعية المطبقة في البلاد العربية وتتضمن (عدم الاختلاط) (الضبط الاجتماعي)، ويرى الباحثان «ودسمول»⁽¹⁾، و«لاكتشیر».⁽²⁾

ان ظاهرة قلة مشاركة المرأة للقوى العاملة في البلاد العربية ترجع إلى تعاليم الدين الإسلامي وإلى أن المجتمع العربي ما زال تقليدياً ومحافظاً.

ويستشهد الباحثان بحالة مصر، حيث تدل الإحصائية على أن كل (480) إمرأة يعملن في المصارف المصرية بنسبة (30%) نساء مسلمات والبقية غير مسلمات، وكل (263) إمرأة يعملن في شركة «شل» بنسبة (5%) فقط نساء مسلمات، أما البقية فن غير المسلمات، كذلك الحال في المغرب، فالبالغ من أن (14%) من المستخدمين في المهن التخصصية⁽³⁾ نساء، إلا أن ثلثهن فقط مسلمات والباقي غير مسلمات، أما بالنسبة إلى أصحاب التفسير الثاني، فقد ذهب الباحث «فورجت» (Forget) إلى القول مستشهاداً بحالة المغرب: «إن نظرة الرجال إلى المرأة العاملة في المغرب تتركز في أن كسب المرأة نقوداً من الخارج عن طريق العمل يعتبر إهانة وتدنيساً لطهارة البيت، كما أن بعض الرجال هناك يصفون الفتيات العاملات باللا أخلاقية والضياع».⁽⁴⁾

كما ادعى أصحاب هذا التفسير كذلك بأن سبب دخول أعداد كبيرة من النساء العربيات ميدان التدريس مقارنة بغيرهن العمل الأخرى هو عدم الاختلاط.

يقول «فورجت» في هذا الشأن: «تعتقد المدرسات الالائى يعملن في المغرب أن مهنة التدريس أكثر مناسبة للمرأة لأن الاختلاط والتعامل إما مع نساء مثلهن أو مع أطفال».⁽⁵⁾

إن السؤال الذي يفرض نفسه في هذا الصدد هو: كيف يستطيع الباحثون تفسير

(1) Woodsmall R. «The study of the role of women in Lebanon, Egypt, Iraq, Jordan, and Syria 1954-1955» International Federation of Business and Professional women. New York, 1956, p. 33.

(2) Lacouture, J., Egypt in trnaition, New York: 1956, p. 407.

(3) المهن التخصصية تعنى هنا المهن التي تتطلب قسطاً من التعليم والتدريب مثل الحاسبة والشؤون الإدارية والتدريس .. إلخ.

(4) نفس المرجع السابق، ص 105.

(5) Forget, Nelly, «Attituales towards work by women in Morocco», Internaional social service journal, 1962, vol. 14, p. 105.

ظاهرة وجود نسبة كبيرة من النساء في قطاع التدريس في المجتمعات الغربية والأوروبية والشيوعية؟ فهناك كما نعلم الإختلاط مباح، في الاتحاد السوفيتي مثلاً (76%) من المستغلين في التدريس نساء.⁽¹⁾

إن ظاهرة وجود النساء في ميدان التدريس بأعداد كبيرة تبدو ظاهرة عالمية ولا يقتصر وجودها على المجتمع العربي.

يقول «بوسرب» في هذا الشأن: «من المعروف أن المرأة تلعب الدور الرئيسي في ميدان التدريس بالرغم من اختلاف الآراء حول من هم الذين يجب أن تقوم المرأة بتدریسهم ، هل الفتيات فقط ، أم الأطفال بصورة عامة». ⁽²⁾

إن هذه الظاهرة جديرة بالدراسة ولكن من حيث معرفة الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعيش فيها المرأة بقصد تحديد الأسباب والد الواقع التي تجعل نسبة كبيرة من النساء تعمل في مهنة التدريس ، ذلك من أجل تفسير الظاهرة تفسيراً موضوعياً وعلمياً.

بالإضافة إلى ما سبق فقد ذهب أصحاب النظرية الوظيفية إلى تفسير ظاهرة قلة نسبة المقبولات على ميدان العمل من «الآنسات» إلى عامل التعليم وقلة نسبة المشاركات في ميدان العمل من المتزوجات إلى عامل الزواج والأطفال.

فيذهب «فورجت» إلى القول: «إن تعليم المرأة العربية يؤدي إلى إنصرافها عن المشاركة في القوى العاملة في سن مبكرة أي في سن ما بين (15-24) حيث أن مدة الإستفادة تكون في مثل هذه الحالات قصيرة، إذ أن الفتيات بعد الحصول على الشهادة العلمية ينشغلن بالزواج والأطفال ، وينقطعن عن العمل ، لهذا يعتبر حدوث مثل هذه الحالات ضياع فرد متدرّب في سوق القوى العاملة». ⁽³⁾

Boserupe, women's roles in economic development, New York st., martin's (1) press 1970, p. 129.

(2) نفس المرجع السابق، ص 130.

Forget, p. 105. (3)

إن قلة الدراسات العلمية والموضوعية في المجتمع العربي⁽¹⁾ أدى من غير شك إلى إنتشار مثل هذه الأفكار والآراء التقليدية بين الناس، كما أن إعتماد البحوث على الإحصائيات المجردة والآراء السائدة بين الناس، واهتمام دراسة وتحليل التحولات الاجتماعية والإقتصادية والسياسية في المجتمع العربي بشكل عام، أدى من غير شك إلى تفسير الظاهرة الاجتماعية تفسيراً سطحياً ومن خلال هذا العرض السريع لدراسة وضع المرأة العربية في المجتمع العربي نجد أنفسنا أمام سؤالين:

الأول: لماذا نسبة خروج المرأة العربية إلى ميدان العمل ما زالت قليلة؟

الثاني: إلى أي مدى كان تفسير النظرية الوظيفية والتقليدية لطبيعة وضع المرأة العربية وقلة مشاركتها في القوى العاملة في المجتمع العربي صحيحة؟

للإجابة على هذين السؤالين نرى من الضرورة تسليط بعض الضوء على التحولات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية وأثر ذلك على الدور الإقتصادي والإجتماعي السياسي للمرأة في المجتمع العربي الليبي المعاصر.

(2) التحول الإقتصادي والسياسي والإجتماعي في الجماهيرية:

يشتمل هذا الجزء من البحث على مناقشة التحول الإقتصادي والسياسي والإجتماعي والثقافي الذي حدث في ليبيا في الفترة من سنة 1970م، إلى سنة 1980م، ومن ثم تأثير هذا التحول على السكان والقوى العاملة من الذكور والإناث.

إن نظرة دقيقة لطبيعة التحول الإقتصادي والإجتماعي السياسي في السنوات الماضية توضح لنا أن الإقتصاد الوطني، في الجماهيرية شهد تحولات سياسية وإقتصادية وإجتماعية جذرية خلال العشر سنوات الأخيرة، وكانت أهم هذه التحولات ضرورة توفير الأرضية الصالحة للبناء الإجتماعي والإقتصادي وذلك بواسطة تخليص الإقتصاد الوطني من النفوذ والهيمنة الأجنبية التي كانت متمثلة في القواعد العسكرية وفي السيطرة الأجنبية شبه التامة على إدارة دفة النشاط الإقتصادي عن طريق وجود إحتكرات

(1) انظر في هذا الصدد: د. زينب زهري «الدور الإقتصادي والإجتماعي للمرأة في تغير المجتمع وموقف النظريات الإجتماعية من هذا الموضوع»، الندوة العالمية حول فكر معمر القذافي، جامعة مدريد المستقلة، الجزء الثاني 1980م.

الشركات النفطية العالمية التي كانت تسيطر بالكامل على إنتاج وتسويق النفط الخام الليبي وتستنزف الثروة النفطية في شكل إنتاج مبالغ فيه وأسعار رخيصة، لقد تبعت تلك التحولات السياسية الهامة تحولات اقتصادية وإجتماعية وثقافية حيث زادت الإستثمارات وذلك للتطور الاقتصادي والاجتماعي فمن (550) مليون دينار لسنة (1963-1969)، إلى (10595) مليون دينار منذ عام (1970-1980)، حيث خصص القطاعات الإنتاجية بما يتمشى مع الإستراتيجية التي أخذت في تنفيذها منذ 1970م، انظر جدول رقم (3).

جدول رقم (3)
مخصصات ونفقات ميزانية التحول حسب القطاعات الإدارية
في خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976-1980)

نسبة التنفيذ %	النفقات بالمليون دينار لبي	المخصصات بالمليون دينار لبي	القطاعات الإدارية
88,3	1604,3	1817,8	الاستصلاح الزراعي وتعمير الاراضي
77,2	29,8	38,6	التغذية والثروة البحرية
7,9	1304,8	1485,2	الصناعة والثروة المعدنية
79,5	278,4	350,2	النفط واستغلال الغاز
100,2	859,7	858,3	الكهرباء
73,5	432,8	588,6	التعليم وال التربية
81,9	102,0	124,5	الاعلام والثقافة
72,9	41,6	57,1	الخدمات العامة
86,8	269,6	310,1	الصحة

تابع جدول رقم (3)
مخصصات ونفقات ميزانية التحول حسب القطاعات الإدارية
في خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1980-1976)

نسبة التنفيذ %	النفقات باللليون دينار ليبي	المخصصات باللليون دينار ليبي	القطاعات الإدارية
50,9	11,7	23,0	الضمان الاجتماعي
67,9	51,3	75,6	الرياضة الجماهيرية
85,4	815,0	954,5	الاسكان
60,4	31,7	52,5	العدل
96,0	718,2	748,1	المرافق
91,3	960,0	1051,0	المواصلات والنقل البحري
85,3	74,6	87,5	الاقتصاد
82,3	21,4	26,0	التخطيط
—	—	163,5	احتياطي المشاريع
86,3	7606,4	8813,1	المجموع

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط : خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي لسنة 1985-1981) م، الجزء الأول ، ص 40.

إن هذه الإستراتيجية تهدف إلى بناء إقتصاد يمتلك مقومات إنتاجية تضمن له المزيد من النمو والتطور وتبعده عن خطط الاعتماد على قطاع واحد هو النفط ، فكان من نصيب قطاع الزراعة ما نسبته (21,6%) من إجمالي الإستثمارات ، والصناعة نحو

(%) 20)، والكهرباء (11%)، والإسكان (12%)، والمواصلات (14%)، والتعليم (%) 6)، والصحة (3,2%)، والمرافق نحو (9,3%)، ومكانة نتيجة هذه الإستثمارات الضخمة في القطاعات الاقتصادية غير النفطية تحقيق معدل نمو عالٍ يبلغ (%) 22 سنوياً خلال المدة من (1970-1980)م⁽¹⁾، أما فيما يتعلق بالتحول السياسي في الجماهيرية، فإنه يهدف إلى وضع أساس جديد للإطار السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي ينظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتي تشكل في جملها المجتمع الإشتراكي الجديد والتي يمكن إستعراض بعض منها على النحو التالي:

- (1) إن غاية المجتمع الإشتراكي هو سعادة الإنسان التي لا تكون إلا في ظل الحرية المادية والمعنوية، وتحقيق الحرية يتوقف على مدى إمتلاك الإنسان لحاجاته إمتلاكاً شخصياً، كما يعتمد على تكوين مجتمع سعيد حر وهذا لا يتحقق إلا بتحرير حاجاته المادية والمعنوية من سيطرة الغير وتحكمه فيها.
- (2) إن النشاط الاقتصادي في المجتمع الإشتراكي الجديد هو نشاط إنتاجي من أجل إشباع الحاجات المادية.
- (3) لا يحق لأي فرد القيام بنشاط اقتصادي لغرض الاستحواذ على كمية من تلك الثروة أكثر من إشباع حاجاته لأن القدر الزائد عن حاجته هو حق لأفراد آخرين، وإن ما وراء إشباع الحاجات يجب أن يبقى ملكاً لكل أفراد المجتمع.
- (4) إن الاجراء منها تحسنت أجورهم هم نوع من العبيد، وعليه فإن الحل النهائي هو إلغاء الاجرة فلا اجراء في المجتمع الإشتراكي بل شركاء.
- (5) الأرض ليست ملكاً لأحد ولكن يحق لكل واحد إستغلالها للانتفاع بها شغالاً وزراعة ورعاياً.
- (6) إن الديمقراطية الحقيقة لا تقوم إلا بوجود الشعب نفسه لا بوجود نواب عنه، وينبغي أن تكون السلطة كلها بيد الشعب والمؤتمرات واللجان الشعبية هي الوسيلة الوحيدة للديمقراطية المباشرة.⁽²⁾

(1) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981-1985م، الجزء الأول ص 4-3.

(2) المرجع السابق، ص 52.

ونتيجة لهذه التطبيقات الإشتراكية كان هناك تأثير واضح في توسيع مجال الأنشطة الإنتاجية والخدمية خلال السنوات الماضية والذي نتج عنه بعض القضايا التنظيمية والإدارية والتي من أهمها زيادة الطلب علىقوى العاملة وزيادة كفاءتها ومشاركتها في رفع الإنتاج وتحقيق مزيد من الإنتاج في الوحدات الإنتاجية التي تعمل فيها، بمعنى زيادة كفاءة وإنتاجية عوامل الإنتاج المختلفة والإستفادة من جميع الامكانيات والطاقات والجهود المتاحة في خلق قوى إنتاجية فعالة، بالإضافة لذلك فقد تطلب إعطاء التعليم والتدريب التقني الذي يخدم أغراض التحول أولية مطلقة بما يساعد على تحقيق مستهدفات التحول التي تم إنجاز بعض منها، بين عامي (1976-1980)م، التي ستتناول مناقشتها على النحو التالي:

أولاً: الإنتاج والنمو الاقتصادي:

استهدفت خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي لعام (1976-1980)م، نمو الاقتصاد الوطني بالقياس إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي الأسعار الثابتة لعام (1975)م، بمعدل سنوي مركب (10,7%) على أن ينمو في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية بمعدل سنوي (14%) وفي نشاط إستخراج النفط والغاز الطبيعي بمعدل سنوي مركب (7,8%).

وقد خططت هذه الأهداف ضمن إستراتيجية بعيدة المدى عملت الخطة لسنة (1976-1980) على تحقيقها وهي: تقليل إعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع النفط وتنويع هيكل الإنتاج والتصدير عن طريق دفع قطاعات الاقتصاد الوطني الإنتاجية وبناء قطاع صناعي متتطور وقدر على الإستمرار والمنافسة والتركيز على إنشاء صناعات يمكن توفير مواردها الخام محلياً كالصناعات النفطية والبتروكيماوية والصناعات الغذائية وصناعات مواد البناء، وإعطاء أولوية للتنمية الزراعية من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي في مختلف السلع الغذائية الرئيسية وتحفيز الإعتماد على الواردات من المواد الغذائية والأقلال من الواردات من السلع الصناعية الإستهلاكية وإحلال الإنتاج المحلي محلها، هذا بالإضافة إلى رفع مستوى كفاءة العنصر البشري وقدرته الإنتاجية وتدعم دوره وزيادة إسهامه في عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي.

وتشير تقديرات معدلات النمو الحقيقة في خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي

عام (1976-1980) بالقياس لمعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى أن معدل النمو السنوي الكلي المحقق بلغ نحو (7,5%)، حيث كان معدل الأنشطة الاقتصادية غير النفطية (10,9%) سنوياً، بينما قدرّ معدل نشاط إستخراج النفط والغاز الطبيعي بنحو (4%) سنوياً.⁽¹⁾

ثانياً: هيكل البناء أو البنيان الاقتصادي:

من الملاحظ أن الهيكل الاقتصادي أخذ في التغير من الاعتماد في المقام الأول على نشاط إستخراج النفط الخام إلى إقتصاد يعتمد على تنوع الإنتاج وخاصة الإنتاج الزراعي والصناعي، فقد إنخفضت مساهمة إنتاج النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي بينما ارتفعت نسبة مساهمة مجموع الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، فقد كان الارتفاع كبيراً بالنسبة لمجموع الخدمات العامة والتعليم والصحة، إذ ارتفعت مساهمتها من (11,8%) عام 1975م، إلى (17,2%) عام 1980م، كما ارتفعت نسبة نشاط الصناعات التحويلية من (11,8%) عام 1975م، إلى (33,2%) عام 1980م، بينما إنخفضت نسبة نشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك من (2,3%) عام 1975م، إلى (1,9%) عام 1980م، كما إنخفض قطاع التشييد من (25,4%) عام 1975م، إلى (22%) عام 1980م، بينما ارتفعت نسبة الخدمات العامة إلى (15%)، وما سبق عرضه أتضح لنا أن هناك تغيراً كبيراً في هيكل البنيان الاقتصادي وفي نوعية وكمية الإنتاج في السنوات الأخيرة.

إن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: إلى أي مدى أثر التغير الاقتصادي والسياسي على السكان والقوى العاملة في الجماهيرية؟

(1) المرجع السابق، ص 11-7.

ثالثاً: السكان والقوى العاملة في الجماهيرية:

من دراستنا للجدول رقم (4) الخاص بعدد السكان الليبيين وغير الليبيين العاملين في جميع الأنشطة في الجماهيرية نجد أن عدد السكان قد زاد من (2,683,100) نسمة في عام 1975م، إلى (3,245,800) نسمة تعداد عام 1980م، بزيادة (562,7) ألف نسمة وبمعدل زيادة سنوية (3,9%)، فزاد عدد السكان الليبيين من (2,316,500) نسمة عام 1975م، إلى (2,804,600) نسمة في عام 1980 بزيادة (488,1) ألف نسمة وبمعدل زيادة سنوية (3,9%)، بينما زاد عدد السكان غير الليبيين من نحو (366,6) ألف نسمة عام 1975م، إلى (441,2) ألف نسمة عام 1980م، بزيادة (74,6) ألف نسمة وبمعدل زيادة سنوية (3,8%)، وفيما يتعلق بالقوى العاملة فقد زادت من نحو (677,1) ألف نسمة عام 1975م، إلى (812,8) ألف عام 1980م، بزيادة (135,7) ألف وبمعدل زيادة سنوية (3,7%)، وقد زاد عدد القوى العاملة الليبية من (404,1) ألف عام 1975م، إلى (532,8) ألف عام 1980م، بزيادة (78,7) ألف وبمعدل سنوي (3,2%) في مقابل معدل مخطط قدره نحو (3,7%) سنوياً وزاد عدد القوى العاملة غير الليبية من (223) ألف عام 1975م، إلى (280) ألف عام 1980م، بزيادة (75) ألف وبمعدل زيادة سنوية (4,7%) في مقابل معدل مخطط قدره (11,5%) سنوياً.

ونتيجة لهذه التطورات في عدد السكان، ارتفعت نسبة القوى العاملة غير الليبية إلى مجموع القوى العاملة في الجماهيرية (32,9%) عام 1975م، إلى (34,4%) عام 1980م.

إن هذه الزيادة في القوى العاملة كانت نتيجة لانساع خطة التحول في الجماهيرية وتشجيع السياسة العامة للتحول بالمواطنين على الدخول أو دخول القوى العاملة بأنواعها المختلفة، حيث أصبح الطلب على القوى العاملة شديداً والمؤهلة منها بصفة خاصة.

وعليه فالسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: إلى أي مدى كان للتحول الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي أثر على تطور كمية ونوعية القوى العاملة النسائية وعلى الدور السياسي للمرأة في المجتمع العربي الليبي المعاصر؟

جدول رقم (4)
السكان والقوى المنتجة
في خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي لسنة 1976-1980م

النسبة (%)		نسبة الزيادة (%)	1980 المحق	1975 الأساسي	البيان
1980	1975				
86,4	86,3	3,9	2804,6	2316,5	عدد السكان
13,6	13,7	3,8	441,2	366,6	عدد السكان غير الليبيين
100,0	100,0	3,9	3245,8	2683,1	مجموع السكان
65,6	67,1	3,2	532,8	545,1	عدد القوى المنتجة الليبية
34,4	32,9	4,7	280,0	223,0	عدد القوى المنتجة غير الليبية
100,0	100,0	3,7	812,8	677,1	مجموع القوى العاملة
88,9	92,2	2,5	473,9	418,7	عدد الذكور في القوى المنتجة الليبية
11,1	7,8	10,7	58,9	35,4	عدد الإناث في القوى المنتجة الليبية
100,0	100,0	3,2	532,8	454,1	مجموع القوى المنتجة
—	—	—	19,0	19,6	نسبة القوى المنتجة الليبية إلى عدد السكان (%)

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي لسنة 1985-1981م ، الجزء الأول ، ص 44.

ملاحظة: نظراً لأن احصائية السكان، القوى العاملة في خطة التحول الاقتصادي

والإجمالي لسنة 1976-1980م، تضمن افراد القوى العاملة الذين يعملون في المنشآت وغير المنشآت واحصائية حصر القوى العاملة 1980م، تضمن افراد القوى العاملة الذين يعملون في المنشآت أي في القطاع العام فقط ، لهذا فاننا نجد زيادة في عدد القوى العاملة في احصائية خطة التحول الاقتصادي والإجتماعي لسنة 1980-1976م، عنه في احصائية حصر القوى العاملة لسنة 1980م.

(3) وضع دور المرأة في الجماهيرية:

يتضمن هذا الفصل دراسة وتحليل إلى أي مدى كان للتحول الاقتصادي والسياسي والإجتماعي والثقافي أثر في وضع دور المرأة داخل المجتمع العربي الليبي المعاصر، والذي سيكون على النحو التالي:

(1) الوضع التعليمي للمرأة في ليبيا:

من حيث الوضع التعليمي للمرأة في الجماهيرية تشير إحصائيات السكان لعام 1954م، وعام 1973م، إلى أن هناك تقدماً ملحوظاً في كمية ونوعية تعليم المرأة في السنوات الأخيرة، ففيما سنة 1954م، تضمنت الإحصائية لهذه السنة على أن عدد النساء المتعلمات كان معظمهن من ذوات المستوى الإبتدائي وأقل، ويبلغ عددهن بشكل عام حوالي عشرة آلاف وبنسبة (2%) فقط من العدد الإجمالي للنساء في الجماهيرية، ونجد أن عدد النساء الليبيات المتعلمات في سنة 1973م، قد زاد أكثر من (164) ألف وبنسبة حوالي (26%) من العدد الكلي للنساء وحيث أصبح مستوى تعليم المرأة يتدرج من الشهادة الإبتدائية إلى المستوى الجامعي والدراسات العليا إن أكثر من (26) ألف حاصلة على الشهادة الإبتدائية وأقل من (13) ألف حاصلة على الشهادة الاعدادية والثانوية (377) إمرأة حاصلة على الشهادة الجامعية، و(57) إمرأة حاصلة على دبلوم دراسات عليا وماجستير ودكتوراه، انظر جدول رقم (5).

جدول رقم (5)
المستوى التعليمي للمرأة الليبية حسب احصائية سنة 1954 وسنة 1973 م

المستوى التعليمي	1973 م	1954 م
امية	440,219	375,280
تقرأ وتكتب	123,562	10,313
حاصلة على الشهادة الإبتدائية	26,132	—
حاصلة على الشهادة الإعدادية والثانوية	12,715	—
حاصلة على الشهادة الجامعية	377	—
حاصلة على دبلوم دراسات عليا أو ماجستير أو دكتوراه	57	—
غير مبين	529	37,481
المجموع	603,591	424,083

المصدر: احصائية السكان لسنة 1954م، ص 160، احصائية السكان لسنة 1973م، ص 6.

ملاحظة: استخدمت احصائية 1973م، لأنها آخر احصائية لدراسة السكان في الجماهيرية.

و هنا نستطيع أن نؤكد أن مدلول هذه الزيادة في عدد المتعلمات من النساء الليبيات، يرجع إلى التحولات الاجتماعية والإقتصادية والسياسية الذي شهدتها المجتمع العربي الليبي في السنوات الأخيرة.

(2) المرأة والقوى العاملة في الجماهيرية:

ويظهر من تحليل المعلومات الخاصة بمشاركة المرأة في القوى العاملة، أنه كان

لزيادة المستوى التعليمي ، وعدد المعلمات إنعكاسات إيجابية على مشاركة المرأة الليبية في القوى العاملة في المجتمع الليبي ، وهذا ما ينافق آراء أنصار النظرية الوظيفية «The Functional Theory» ، الذين ذهبوا إلى أن زيادة المستوى التعليمي للمرأة يؤدي إلى نقصان عدد النساء المشاركات في القوى العاملة.

لقد زادت مساهمة المرأة في القوى العاملة زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة وذلك تبعاً للتطورات والتحولات الاجتماعية والإقتصادية والسياسية التي شاهدتها المجتمع العربي الليبي في السنوات الأخيرة.

فلهذه المشاركة الكبيرة للمرأة الليبية في القوى العاملة التي بلغت (44) ألف عاملة وبنسبة (15%) من جملة القوى العاملة الوطنية ، الذي كان عددهم يزيد بقليل عن (301) ألف متوج عام 1980⁽¹⁾ ، وذلك في مقابل (28) ألف عاملة وبنسبة (7%) من العدد الكلي للبيدين العاملين إقتصادياً في القطاع العام والخاص معاً لسنة 1973م ، الذي كان عددهم حوالي (406)⁽²⁾ مواطن.

وبالرغم من صعوبة إمكانية مقارنة الإحصائيتين سنة 1980م ، و1973م ، لاختلاف مدلولاتها الإحصائية أنتا نستطيع أن نقول إن عدد النساء الليبيات المشاركات في القوى العاملة قد زاد زيادة هائلة في سنة 1980م ، مما كان عليه في سنة 1973م.

وبالإضافة إلى ما سبق تدل إحصائية القوى العاملة سنة 1980م ، على أن فئة المهن العلمية والفنية والنساء تشكل (47%) من مجموع القوى العاملة النسائية الوطنية حيث أن (37%) ممنهن مدرسات و(9%) ممرضات ومساعدات ممرضات ، ونسبة العاملات في الخدمات تبلغ (35%) أما نسبة الموظفات من الكتبة فتبلغ ما يقارب من (13%) ، حيث تشكل أمام المهن الثلاث (96%) من مجموع القوى العاملة النسائية ، وهنا يجب الأخذ بعين الاعتبار على أن كثرة عدد الإناث في هذه المهن لا يعني أن

(1) المرجع السابق ، ص 19-21.

(2) المتوج : يعني هذا المفهوم العامل ، وقد ادخل هذا المصطلح عندما طبقت مقوله «شركاء لا أجراء» ، أي يعني أن العامل أصبح شريكاً وليس أجيراً في المؤسسة الإنتاجية التي يعمل بها ، انظر في هذا الصدد : معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، الفصل الثاني ، «حل المشكل الإقتصادي» ، «الاشراكية» ، من ص 1 إلى 16.

النساء الليبيات دخلن هذه الميادين بقصد عدم الإختلاط وذلك كما ذكر بعض الباحثين التقليديين في تفسيرهم لهذه الظاهرة في المجتمعات العربية.⁽¹⁾ ولكن إستجابة لطبيعة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع العربي الليبي المعاصر، فقد دخلت أعداد كبيرة من المواطنين (الرجال والنساء) مختلف المهن بقصد سد حاجات المجتمع من القوى العاملة.

تشير إحصائية عام 1980م، لحصر القوى العاملة من السكان الليبيين – انظر جدول رقم (6) – إن من بين ما يقارب (67) ألف مواطن من أصحاب المهن العلمية والفنية هناك حوالي (47) ألف أي (69%) تقريباً ذكور وما يزيد عن (21) ألف أي حوالي عن (31%) إناث.

جدول رقم (6)
توزيع القوى العاملة الليبية من الذكور وإناث
على المهن التعليمية والفنية لسنة 1980م

المجموع		إناث		ذكور		المهنة
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
100,0	423	7,1	30	92,9	393	الاطباء البشريون والاطباء البيطريون واطباء الاسنان

(1) انظر في هذا الصدد: أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1973م، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية 1979م، ص 102. وهنا يجب ملاحظة أن الإحصائيات لسنة 1973م، تحتوي على العاملين الليبيين في القطاع العام والخاص، أما الإحصائية سنة 1980م، فتحتوي على العاملين الليبيين في القطاع العام فقط.

تابع جدول رقم (6) توزيع القوى العاملة الليبية
من الذكور والإناث على المهن التعليمية والفنية لسنة 1980م

المجموع		إناث		ذكور		المهنة
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
100,0	4102	42,7	1751	57,3	2351	المرضون والمرضات
100,0	3474	55,8	1940	44,2	1534	مساعدو المرضات
100,0	160	100,0	160	—	—	القابلات المحترفات
100,0	1556	7,5	117	92,5	1439	غير مبين
100,0	1184	8,3	98	91,7	1086	أساتذة الجامعات
100,0	10688	22,0	248	78,0	8340	مدرسون الثانوي
100,0	30119	43,2	13034	56,8	17156	مدرسون الإبتدائي
100,0	4675	23,8	1113	76,2	3562	مدرسون آخرون
100,0	10370	2,8	289	97,2	10081	آخرون من المهن الفنية
100,0		المجموع		المجموع		
31,2	66831	31,2	20880	68,8	45951	

المصدر: أمانة التخطيط «النتائج الأولية لحصر القوى العاملة العام سنة 1980م». وكانت نسبة عدد الإناث من الأطباء البشريين واطباء الأسنان والبيطريين (7%)، أما نصيب الذكور فكان (93%)، أما نسبة عدد الإناث من المرضات فتبلغ حوالي (43%) في مقابل (57%) للذكور، أما مهنة مساعد القرىض فنصيب الإناث منها (56%)، أما الذكور (44%)، وأما بالنسبة إلى المدرسين في جميع المراحل فنصيب الإناث منهم (36%) هذا في مقابل (64%) للذكور بين مدرسي الإبتدائية (43%) إناث

في مقابل (57%) ذكور، ومدرسي الإعدادية والثانوية فكان نصيب الجامعات من بينهم (8%) إناث و(92%) من الذكور.

وهكذا يشكل هذا في مجموعه وجود عدد كبير من النساء العاملات في المهن التخصصية في ميدان التدريس في الجماهيرية، أما ما يقارب من (37%) من عدد الإناث العاملات إقتصادياً، ويرجع هذا وكما تبين من الدراسات الميدانية التي قمنا بها في إحدى مدن الجماهيرية «بنغازي»⁽¹⁾، ليس إلى عامل عدم «الاختلاط» كما ذكر في الدراسات التقليدية لبعض البلاد العربية مثل «مصر» و«المغرب»، ولكن إلى عدة عوامل نذكر منها :

أولاً : إلى حجم فرص العمل في ميدان التدريس الذي يعتبر كبراً نسبياً إذا ما قورن بالأنشطة الإقتصادية الأخرى، وليس هذا خاصاً بالنساء فهناك نسبة كبيرة من الرجال يعملون أيضاً في هذا المجال «انظر جدول رقم (6)».

ثانياً : إلى طبيعة العمل في مجال التدريس حيث أن العمل في هذا المجال يعني بالنسبة للأفراد العاملين به فرصة الإلقاء مع أفراد آخرين متقاربين من حيث المستوى الثقافي والخلفية الاجتماعية والإقتصادية فيما بينهم.

ثالثاً : إلى طبيعة العمل في مجال التدريس لأنه يتناسب ومسؤوليات المرأة الاجتماعية من حيث ساعات العمل والاجازات كما أنه يسمح بالاستقرار في العمل.

رابعاً : إلى الخصائص الإيجابية في العمل «في مجال التدريس» حيث إنه يستوعب جميع المستويات العلمية، أي ذوي المؤهلات المتوسطة والجامعية والعليا .. إلخ، وإلى جميع التخصصات بالإضافة إلى ذلك فإن العمل في مجال التدريس يفسح المجال أمام هؤلاء الذين لديهم الرغبة في إستكمال دراستهم للرفع من مستواهم المهني والإقتصادي وذلك عن طريق الانتساب إلى المدارس والكليات للحصول على شهادة علمية تحقق ذلك.

علاوة على ذلك فإن المرأة الليبية تعمل في كثير من المهن التخصصية وغير التخصصية بشكل متناسق مع الرجل، «انظر جدول رقم (7)».

(1) Forget op. cit; p. 105, 107, 114; Woodsmall op. cit; p. 33; Lacouture, op. cit; p. 407.

جدول رقم (7)
 توزيع القوى العاملة الليبية
 من الذكور والإناث حسب المهن لعام 1980م

المهنة	ذكور	إناث	الجموع
المختصون في علم الطبيعة والكيمياء ومساعدوهم	219	3	222
المهندسون المعماريون	120	12	132
المهندسون المدنيون	146	3	149
المهندسون الكهربائيون	170	2	172
المهندسون الميكانيكيون	61	1	62
المهندسون في التعدين والمناجم والنفط	119	1	120
غير من ذكر من المهندسين	282	11	293
المساحون	398	—	389
الرسامون	100	5	105
الفنيون في الهندسة المعمارية والمدنية	99	—	99
الفنيون في الهندسة الكهربائية والألكترونية والميكانيكية	54	—	54
الفنيون في التعدين والمناجم والنفط	81	—	81
غير من ذكر	344	—	344
قائدو الطائرات وملائحتها ومهندسون الطيران	67	—	67
قائدو السفن ومن يساعدهم من ضباط السطح	18	—	18
مهندسو السفن	12	—	12
المختصون في العلوم التي تتعلق بالحياة	23	3	26
الفنيون الذين يعملون تحت اشرافهم	129	2	131
اطباء الأمراض الباطنية	80	3	83

تابع جدول رقم (7)
 توزيع القوى العاملة الليبية
 من الذكور والإناث حسب المهنة لعام 1980م

المجموع	إناث	ذكور	المهنة
34	2	32	اطباء جراحة العظام
23	1	22	اطباء امراض النساء والولادة والاطفال
6	—	6	اطباء العيون
2	—	2	اطباء الصدر
22	1	21	اطباء الاسنان
26	2	24	اطباء آخرون
118	12	106	اطباء صيادلة
98	—	98	اطباء بيطريون
4291	1940	2351	المرضون والمفتشون الصحيون
160	160	—	مساعدو المرضون والمرضات
44	3	41	القابلات المحترفات
29	6	23	صانعو النظارات واطقم الأسنان
193	5	188	اخصائيو العلاج الطبيعي والتأهيلي
386	41	345	فيزيو العلاج بأشعة «اكس»
904	62	842	فيزيو المختبرات
7	1	6	غير من ذكر
			المختصون في الرياضة والاحصاء والتأمين
39	1	38	ومحللو النظم
24	—	24	الفنيون الذين يعملون تحت إشرافهم
1502	44	1458	الاقتصاديون

تابع جدول رقم (7)
 توزيع القوى العاملة الليبية
 من الذكور والإناث حسب المهنة لعام 1980م

المهنة	الجنس	المجموع
	ذكور	إناث
المحاسبون	119
القضاة	290
رجال النيابة العمومية	373
غير من ذكر من رجال القانون	372
اساتذة ومدرسو الجامعات والمعاهد العليا	1184
مدرسون التعليم الثانوي والإعدادي والمتوسط	10688
مدرسون التعليم الابتدائي	30199
مدرسون رياض الأطفال والحضانة	261
مدرسون تعليم المتخلفين جسمياً وعقلياً	76
غير من ذكر من المدرسين	4038
الأئمة والوعاظ والمأذونون الشرعيون	1167
المؤذنون ومرتلو القرآن	1208
غير من ذكر من رجال الدين	9
الأدباء والنقاد	11
الصحفيون والمعلقون على الأخبار	569
نحاتو التمايل ورسامو الصور	25
فنانو الزخرفة	64
المصورون ومشغلو آلات العرض السينيائي	704
الملحونون ومطربو الغناء	41
مديرو المسارح والخرون والممثلون	77

تابع جدول رقم (7)
 توزيع القوى العاملة الليبية
 من الذكور والإناث حسب المهنة لعام 1980م

المهنة	ذكور	إناث	المجموع
غير من ذكر من الفنانين	73	14	87
محترفو الألعاب الرياضية	53	—	53
أمناء المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف	488	73	561
المختصون في علم الاجتماع وعلم النفس وغيره	14	1	15
الباحثون والمرشدون الإجتماعيون	199	60	259
المختصون في شؤون الموظفين	116	4	120
اللغويون والترجمون	71	7	78
غير من ذكر	—	—	—
الأمين والأمناء المساعدون لمؤتمر الشعب العام	5	—	5
الأمناء المساعدون للمؤتمرات الأساسية	—	—	—
لفرع البلديات	437	1	438
أمناء اللجان الشعبية العامة	21	—	21
أمناء اللجان الشعبية للبلديات	703	1	704
الكتاب العامون للأمانات والمدراء	284	3	287
أمناء اللجان الشعبية للفروع وال محلات	824	—	824
مدراء الأعمال والمشرفون والتنفيذيون	750	22	772
مقاولو البناء والتشييد	202	—	202
مراقبو الكتبة	447	30	477
موظفو الدولة التنفيذيون	8716	239	8955
العاملون على الآلات الكاتبة	1260	2764	4024

تابع جدول رقم (7)
توزيع القوى العاملة الليبية
من الذكور والإناث حسب المهمة لعام 1980م

المجموع	إناث	ذكور	المهمة
69	30	39	العاملون على آلات تثقب البطاقات والأشرطة
5473	447	5026	كتاب الحسابات والصرافون
205	105	100	العاملون على الآلات الحاسبة
174	51	123	العاملون على آلات تبوب البيانات
192	—	192	رؤساء مكاتب البريد
			غير هؤلاء من المشرفين على
456	2	454	وسائل النقل والمواصلات
230	—	230	قاطعوا تذاكر وسائل النقل
1199	89	1110	كتبة فرز وتوزيع الرسائل البريدية
2966	248	2718	العاملون على آلات الهاتف والبرق
3515	69	3446	كتبة الخازن
179	7	172	الكتبة الذين يخططون
18890	1482	17408	كتبة المحامون وشركات التأمين والأرشيف والإدارة
666	90	576	كتبة الاستعلامات والاستقبال
318	24	294	كتبة المكتبات
369	23	346	غير هؤلاء مثل كتبة الإحصاء
209	—	209	مدورو متاجر الجملة والتجزئة
17064	44	17020	أصحاب تجارة الجملة والتجزئة
366	7	359	مشرفو البيع والشراء
57	1	56	البائعون الفنيون

تابع جدول رقم (7)
 توزيع القوى العاملة الليبية
 من الذكور والإناث حسب المهنة لعام 1980م

المجموع	إناث	ذكور	المهنة
26	2	24	وكلاء المصانع
32	—	32	بائعو عقود التأمين
2	—	2	القائمون بالدعاية للأعمال
—	—	—	دلallo المزاد العلني
3102	112	2990	الباعة بمتاجر الجملة والقطاعي
36	—	36	بائعو الصحف
4	—	4	غير ما ذكر من الباعة
67	—	67	مدبورو الفنادق والمطاعم والملاهي
388	—	388	أصحاب المطاعم والملاهي
402	80	322	المشرفون على أعمال الخدمات بالفنادق والمستشفيات
1560	172	1388	الطهاة
518	21	497	الندل
187	159	28	غير من ذكر
26990	2742	24248	العسنس
13663	1231	12432	المنظفون والمنظفات
477	61	416	القائمون بغسل الملابس وكبارها
223	17	206	الحلاقون
507	—	507	رجال الإطفاء
15866	192	15674	رجال الشرطة
700	6	694	غير من ذكر

تابع جدول رقم (7)
 توزيع القوى العاملة الليبية
 من الذكور والإناث حسب المهنة لعام 1980م

المهنة	المجموع	ذكور	إناث
المرشدون والأدلة	30	30	—
متعهدو دفن الموتى	11	7	4
مضيفات الطائرات وعمال غسل وتشحيم السيارات	112	102	10
مديرو المزارع	67	67	—
المشرفون الزراعيون	130	128	2
المزارعون	411	405	6
العمال الزراعيون	9678	9444	234
الرعاة	198	198	—
العاملون بالغابات	624	624	—
صيادو الأسماك	153	153	—
الغواصون لصيد الاسفنج	98	98	—
مراقبو الإنتاج ورؤساء العمال	4794	4661	133
العاملون في المناجم والمحاجر والعاملون على إعداد الخامات والأحجار	1246	1246	—
حفارو الآبار	443	443	—
مشغلو أفران الصهر والسباكون	84	84	—
العاملون على إدارة آلات مصانع لف المعادن	17	17	—
العاملون على تلبيس المعادن	17	17	—
صانعوا الأسلامك والأنايبير والمواسير	15	15	—
طلاء المعادن	7	7	—

تابع جدول رقم (7)
 توزيع القوى العاملة الليبية
 من الذكور والإناث حسب المهن لعام 1980

المجموع	إناث	ذكور	المهنة
36	—	36	غير ما ذكر من مجهزي المعادن
15	—	15	محففو الاخشاب
17	—	17	مشغلو آلات نشر الأخشاب
5	—	5	مجهزو عجينة الورق
12	—	12	صانعو الورق
83	1	82	طاحنو المواد الكيميائية بالآلات
339	—	339	العاملون في تكرير النفط
206	7	199	غير من ذكر
155	11	144	مجهزو الألياف
38	8	30	الغزالون
62	1	61	القائمون بصيانة الأنوال
232	34	198	نساجو الأقمشة على الأنوال اليدوية
62	48	14	صانعو الأقمشة والسجاد يدوياً
127	70	57	نساجو الأقمشة والسجاد بالآلات
18	15	3	القائمون بأعمال التريكو
92	1	91	صياغو النسيج
311	104	207	غير من ذكر
83	—	83	الدباغون
34	—	34	مجهزو الجلود
547	4	543	القائمون بطحن الحبوب

تابع جدول رقم (7)
 توزيع القوى العاملة الليبية
 من الذكور والإإناث حسب المهنة لعام 1980م

المجموع	إناث	ذكور	المهنة
—	—	—	مشغلوآلات صنع السكر
589	—	589	الجزارون
157	2	155	القائمون بتعليق المواد الغذائية
159	—	159	مجهوzo منتجات الألبان
752	12	740	الخبازون
22	—	22	القائمون بطحن حبوب القهوة
297	25	262	القائمون بعصر الفواكه
111	—	111	القائمون بعصر الزيتون
460	35	425	مجهوzo التبغ
64	2	62	صانعو السجاد
14	—	14	صانعو السجائر
39	—	39	غير من ذكر من مجھوzi التبغ
720	402	318	الخياطون
10	1	9	صانعو أغطية الرأس
19	4	15	صانعو نماذج الملابس
17	8	9	العاملون بالتطريز
43	—	43	المنجدون
113	22	91	غير من ذكر
384	40	344	صانعو الأحذية ومصلحوها والذين يعدون نماذج الأحذية

تابع جدول رقم (7)
 توزيع القوى العاملة الليبية
 من الذكور والإناث حسب المهمة لعام 1980م

المجموع	إناث	ذكور	المهمة
141	—	141	صانعوا البضائع الجلدية
491	—	491	نجارو الأناث
39	—	39	مشغلو آلات النجارة
20	—	20	صانعوا المناخل والغرابيل
49	—	49	غير من ذكر من النجارين
58	—	58	قاطعوا الصخور
585	—	585	الحدادون
35	—	35	مشغلو آلات قطع المعادن
56	—	56	صاقلو المعادن
89	—	89	غير من ذكر من الحدادين
437	—	437	مجموع أجزاء الآلات والمحركات
—	—	—	صانعوا الساعات والآلات الدقيقة
6361	—	6361	ميكانيكيو السيارات
76	—	76	ميكانيكيو محركات الطائرات
1867	—	1867	غير من ذكر
1874	—	1874	الكهربائيون
82	—	82	جامعو قطع المعدات الكهربائية
160	—	160	مصلحو وحامدو أجهزة الراديو والتلفزيون
1607	—	1607	مركبو الأسلام الكهربائية
546	—	546	مركبو أجهزة الهاتف والبرق

تابع جدول رقم (7)
 توزيع القوى العاملة الليبية
 من الذكور والإناث حسب المهن لعام 1980 م

المجموع	إناث	ذكور	المهنة
1446	—	1446	مركبو الخطوط الكهربائية والكافلات
1373	—	1373	غير من ذكر من الكهربائيين
362	—	362	العاملون بمحطات الإذاعة
173	—	173	العاملون بالسينما
2624	—	2624	السباكون
118	—	118	صانعوا الألواح المعدنية
55	—	55	العاملون في إقامة المباني المعدنية
172	—	172	صناعة المعادن الثمينة
68	—	68	عمال تشكيل الزجاج
82	—	82	صانعوا الخزف والفخار والبلاط
81	—	81	مشغلو افران الزجاج
23	—	23	حفارو ونقاشو الزجاج
189	2	187	غير من ذكر
53	14	39	صانعوا منتجات المطاط والبلاستيك
554	—	554	إصلاح الإطارات
73	—	73	صانعوا منتجات الورق
107	—	107	جامعاً أحرف الطباعة
160	—	160	طبعيون بالمطباع
10	—	10	حفارو كليشيهات الطباعة
9	—	9	حفارو بضائع فوتوفغرافية

تابع جدول رقم (7)
 توزيع القوى العاملة الليبية
 من الذكور والإناث حسب المهنة لعام 1980م

المجموع	إناث	ذكور	المهنة
72	—	72	المخدون
25	—	25	العاملون بالتحميص
415	14	401	غير من ذكر
871	—	871	الدهانون والنقاشون
164	—	164	دهانو السيارات
25	—	25	خطاطو اللافتات
74	—	74	غير من ذكر
12	—	12	صانعو ومصلحو الآلات الموسيقية
74	19	55	صانعو السلال والخصر
389	—	389	صانعو المواد غير المعدنية
330	—	330	غير من ذكر
2828	—	2828	البناؤون ومركبوا البلاط
202	—	202	العاملون في الخرسانة
16	—	16	عاملو الاسقف
1283	—	1283	نجارو الأبواب والشبابيك
222	—	222	العاملون في بياض المباني
52	—	52	العاملون في المواد العازلة
28	—	28	مركبوا الزجاج
2978	—	2978	غير من ذكر
517	—	517	مشغلو مولدات الكهرباء

تابع جدول رقم (7)
 توزيع القوى العاملة الليبية
 من الذكور والإناث حسب المهنة لعام 1980م

المجموع	إناث	ذكور	المهنة
2547	—	2547	غير من ذكر
3038	—	3038	عمال شحن وتفريغ البضائع
33	—	33	عمال تركيب الحبال
619	—	619	مشغلو الآلات الرافعة
1640	—	1640	مشغلو آلات تحريك الأرض
133	—	133	غير ما ذكر
724	—	724	البحارة
30	—	30	عمال حجرة آلات السفن
1333	—	1333	سائقو سيارات الأجرة
441	—	441	سائقو الحافلات
4691	—	4691	سائقو سيارات نقل البضائع
10011	—	10011	سائقو السيارات الخاصة
286	1	285	سائقو المركبات التي تجرها الحيوانات
1773	43	1730	غير من ذكر
1896	163	1733	غير من ذكر من العمال
—	—	—	غير مبين
275374	31193	131287	المجموع

المصدر: أمانة التخطيط ، النتائج الأولية لحصر القوى العاملة لعام 1980م ، ص 183 إلى 194.

وإنطلاقاً من فلسفة المجتمع الجماهيري حيث يرى أن القضية الجوهرية هي : «تحقيق الحرية للإنسان سواء أكان ذكراً أم أنثى ولجميع فئات المجتمع والتمايز لا يكون بين فرد وآخر إلا على أساس ما يقدمه هذا الفرد أو ذاك من إنتاج لتحقيق الرفاهية العامة للمجتمع ، كما أن المجتمع يجب أن يوفر العمل لجميع أفراده القادرين عليه رجالاً ونساءً ككل حسب قدرته ، فالمرأة لها حقوقها كاملة دون (أن تتحول) إلى رجل أو تتخلى عن أنوثتها».⁽¹⁾

هذا يعني أنه يجب أن توفر للمرأة الحقوق والظروف الملائمة الحالية من العسف والقهر والتي تمكّنها من مزاولة دورها في المجتمع بشكل طبيعي ، فقضية المرأة في المجتمع الجماهيري ، ليست كما يبدو للبعض قضية سعي المرأة وراء المساواة بالرجل والتحرر منه ، كما هو في المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات الشيوعية⁽²⁾ ، وإنما القضية الجوهرية هي : كيف تستطيع المرأة وبأي الطرق تحقيق مجتمع حر سعيد ، وذلك عن طريق المشاركة في بناء المجتمع الذي تعيش فيه ، وعليه فقد ساهمت المرأة في جميع الأنشطة بشكل يكفل لها حريتها دون عسف أو استغلال ، فعلى سبيل المثال ساهمت المرأة الليبية في المجال الاقتصادي حيث دخلت معظم المهن التخصصية وغير التخصصية ولم تدخل المهن التي تسم بحاجاتها للقوى البدنية وظروفها غير الملائمة لظروف المرأة ، مثل أعمال التعدين ، والمناجم ، والنفط ، والحدادة وقطع الصخور .. إلخ ، «انظر جدول رقم (7)».

وهنا يجب أن نلفت النظر إلى أن مبادئ المجتمع الجماهيري لا تمنع المرأة كما لا يمنع الرجل من أن يمارس أي عمل يراه مناسباً له أو لها ، أي لكل واحد أن يختار عمله بشرط أن لا يكون هذا الاختيار تحت ضغوط الحاجة والعوز ، أي بمعنى أن المرأة المحتاجة لعمل وتعمل عملاً بدنياً يجعلها غير قادرة على أداء مهمتها الطبيعية ، هي غير

(1) قت بهذه الدراسة الميدانية ما بين عامي 1980 و1983م ، لدراسة وضع المرأة العاملة في المجتمع الليبي المعاصر ، حيث شملت هذه الدراسة (600) حالة من النساء العاملات في مختلف المهن التخصصية في مدينة بنغازي .

(2) معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، الفصل الثالث ، ص 55

حرة، وبعبارة على ذلك بفعل الحاجة، إذ أنه «في الحاجة تكمن الحرية».⁽¹⁾
 إن خروج المرأة في المجتمع العربي الليبي بهذا الشكل دليل على أن فرص العمل المتاحة أمام المرأة متعددة ومتعددة «انظر جدول رقم (7)»، وأن المجتمع الجماهيري يشجع خروج المرأة إلى العمل كما شجعها على التعليم وعلى نيل حقوقها السياسية والاجتماعية، وعليه فقد كان لهذه التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع العربي الليبي المعاصر تأثير واضح على وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي من حيث نظرة المجتمع إلى عمل المرأة ونظرة المرأة إلى مشاركتها في القوى العاملة، والعوامل التي أدت إلى خروجها للعمل، تبين من البحث الميداني الذي قفت به لدراسة وضع المرأة في إحدى مدن الجماهيرية «بنغازي» الحقائق التالية:

أولاً : من حيث نظرة المجتمع إلى عمل المرأة :

تثير إجابات (510) حالات في البحث عن السؤال الذي يقول: ما تقييم الأقارب والأصدقاء لمشاركتك لقوى العاملة؟

كانت الإجابات على النحو التالي: (406) حالة بنسبة (79%) بأنها إمرأة تستحق التكريم لأنها تعمل من أجلهم جميعاً ولخدمة الوطن، أما عدد الحالات التي أجبت بأنها تعمل لمصلحتها الخاصة فهي (86) حالة أي بنسبة (18%)، والذين كانت إجاباتهم «لا أعرف» (18) حالة أي بنسبة (4%)، بالإضافة إلى ذلك تشير الدلائل أو بالأحرى الدراسة لعدد إجابات (562) حالة في البحث على السؤال الذي يتضمن معرفة نظرة الأهل والأقارب والأصدقاء إلى عمل المرأة خارج المنزل وعلاقتها بشفافة وقيم

(1) انظر المراجع الآتية التي تتضمن مناقشة قضية المرأة في المجتمعات الغربية والمجتمعات الشيوعية والتي ترى قضية المرأة وكأنها محاولة سعي المرأة للمساواة بالرجل والتحرر منه:

Tamara Volkova, *A woman's in the U.S.S.R.* 1976.
 Feldberg R., «women self-management and socialism», okrnglis. participacija,
 samowpravi, anje, socijzm, tugosavi, a 1980

مقال قره في المؤتمر المشار إليه:

Rowntree, s; women's consciousness, man's world, u.k, penguin: 1973

معمر القذافي ، المرجع السابق ، ص 45

The combridge women's studies group, women insociety interdisciplinary
 essags. viraga press limted

المجتمع بشكل عام فكانت (87%) من الحالات ترى أنه غير صحيح أن عمل المرأة خارج المنزل وإختلاطها بزملائها من العاملين مخالف للدين الإسلامي، ومفسد للأخلاق الحميدة، «انظر جدول رقم (8)».

جدول رقم (8)

هل عمل المرأة خارج المنزل مخالف للدين الإسلامي ومفسدة للأخلاق الحميدة؟

النسبة	النكرار	عمل المرأة خارج المنزل مخالف للدين الإسلامي ومفسدة للأخلاق الحميدة
5	29	صحيح
87	488	غير صحيح
8	45	لا أعرف
100	562	مجموع أفراد العينة

نستخلص من هذا أن نظرة و موقف المجتمع العربي الليبي المعاصر إلى عمل المرأة تتميز بالنظرة التقدمية والإيجابية، التي كان لها تأثيرها الواضح على إتجاه المرأة العربية الليبية نحو العمل.

ثانياً: نظرة المرأة العربية الليبية إلى العمل وتقدير أبعاده:

تشير الإجابات حول السؤال الذي يقول : هل تنظرين إلى العمل على أنه شيء ضروري وهام في حياتك؟ ، كانت (435) حالة أي (76%) إجابتهن بـ«نعم»، و(87) حالة أي (15%) كانت إجابتهن بـ«لا»، و(47) حالة أي (8%) إجابتهن «لا أعرف»، يعني هذا أن المرأة العربية الليبية تعتبر المشاركة في القوى العاملة وقطاع الإنتاج شيء جوهري في حياتها ، ويدل على مدى تأثير التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

على توفير الفرص والظروف الملائمة أمام المرأة العربية الليبية لكي تعمل في المجتمع بشكل طبيعي، فقد تبين هذا من إجابات المرأة العاملة في السؤال التالي: هل ترين فرص العمل متوفرة للمرأة؟

فكان (514) حالة أي (95%) إجابهن بـ«نعم»، و(23) حالة أي (4%) إجابهن «لا»، و(24) حالة أي (4%) إجابهن «لا أعرف».

وسؤال آخر يقول: هل ترين أن عملك الحالي مناسب أو غير مناسب؟، كانت (483) حالة أي (84%) إجابهن «مناسب»، و(89) حالة أي (16%) إجابهن «غير مناسب».

أما من حيث موقف المرأة العربية الليبية من الإختلاط مع الجنس الآخر في العمل والذي يعتبره علماء الاجتماع الوظيفيين (Functionalists) على أنه أحد أسباب إحجام المرأة العربية عن الدخول إلى ميدان العمل فقد اتضح من الدراسة الميدانية أن معظم النساء الليبيات العاملات يرين أنه يجب الإختلاط في العمل، أما اللواتي يرين أنه لا يجب الإختلاط في العمل فعددهن قليل جداً، «انظر جدول رقم (9)».

جدول رقم (9)

توزيع الحالات المدروسة حول وجهة نظر مبدأ الإختلاط في العمل

النسبة	النكرار	مبدأ الإختلاط في العمل
78	408	يجب
7	35	لا يجب
15	76	لا أعرف
—	1	لام
—	2	في جدول
100	522	المجموع

وبالنسبة إلى طبيعة التعامل بين المرأة والرجل في مجالات العمل التي يوجد فيها إختلاط ، فقد تبين أنه في الغالب يوجد تفهم كامل وتعاون وثيق بين الجنسين، أما الذين تواجههم عقبات وصعوبات في التعامل معاً فيشكلون نسبة ضئيلة جداً، «انظر جدول رقم (10)».

جدول رقم (10)
طبيعة التعامل بين الرجل والمرأة العاملة
في أماكن العمل التي يوجد فيها اختلاط

النسبة	النكرار	طبيعة تعامل المرأة مع الرجل
81	438	تفهم كامل وتعاون وثيق
8	38	عقبات وصعوبات
1	6	حسب الظروف
10	56	لا ينطبق ⁽¹⁾
100	538	المجموع

(1) لا ينطبق تعني هنا عدد الحالات التي تعمل في أماكن لا يوجد فيها اختلاط.

عوامل الخروج إلى العمل :

من حيث العوامل التي دفعت المرأة إلى الخروج للعمل وحسب رأي المرأة فقد اتضحت من إجابة (582) حالة على السؤال الذي يقول : ما هي العوامل التي دفعتك للخروج إلى العمل؟ إن هناك (36%) من الحالات إجابتهن «الشعور بضرورة المشاركة في بناء المجتمع الذي نعيش فيه»، و(13%) من الحالات إجابتهن «حاجة الأسرة للمساعدة»، و(4%) من الحالات إجابتهن «طموح شخصي»، و(4%) من الحالات

إجابتهن «ملء الفراغ والإحتياجات المادية الخاصة»، أما الباقى فلإجابتهن «عوامل مختلفة مثل الإهتمام بالدراسة وكسب صداقات في العمل»، أما البعض الآخر فكانت إجابتهن لا توجد عوامل.

المشاكل الاجتماعية والعمل:

بالنسبة للمشاكل الاجتماعية التي ترتب على خروج المرأة للعمل، فقد اتفص من إجابة (511) حالة على السؤال الذي يقول: ما هي المشاكل الاجتماعية التي ترتب على خروج المرأة للعمل؟، فكانت إجابة (388) حالة أي (76%) بأن «لا يؤدى إلى أي مشكلة»، أما الباقى فكانت إجابتهن من أنه يؤدى إلى بعض المشاكل مثل «الطلاق، وتفكك الأسرة»، والبعض الآخر إجابتهن «لا أعرف»، أما من حيث الإمكانيات أو الفوائد التي تحصلت عليها المرأة العاملة من وراء خروجها للعمل، فقد اتفص من إجابة (568) حالة في البحث الميداني على السؤال الذي يقول: ما هي الإمكانيات والفوائد المادية والمعنوية التي تحصلت عليها من وراء خروجك للعمل؟، كانت (97) حالة أي (17%) إجابتهن «صقل شخصيتي وجعلني قادرة على تحمل مسؤولياتي»، و(76) حالة أي (13%) إجابتهن «مساعدة الأهل»، أما باقى الإجابات فإنها مختلفة ومتنوعة، «انظر جدول رقم (11).

جدول رقم (11)
ما الإمكانيات والفوائد المادية والمعنوية التي تحصلت عليها

النسبة	التكرار	الإمكانيات والفوائد
17	97	صقل شخصيتي وجعلني قادرة على تحمل مسؤولياتي
13	76	مساعدة الأهل
7	37	دخل إضافي وشراء حاجياتي الخاصة
—	2	شراء سيارة

تابع جدول رقم (11)
ما الامتيازات والفوائد المادية والمعنوية التي تحصلت عليها

النسبة	التكرار	الامتيازات والفوائد
2	11	كسب الأصدقاء
2	13	شعورى بالرضا والاطمئنان النفسي
2	10	شراء حاجياتي الخاصة ومساعدة الأهل
		دخل إضافي وصقل شخصي
2	13	وجعلني قادرة على تحمل مسؤولياتي
		مساعدة الأهل ، كسب الأصدقاء ،
8	47	صقل شخصي ، وشعورى بالرضا
47	262	امتيازات وفوائد أخرى
100	568	مجموع افراد العينة

(3) الحالة التعليمية للقوى العاملة النسائية :

تشير إحصائيات عام 1980م، للحالة التعليمية للقوى العاملة النسائية الليبية إلى أن الحالة التعليمية للمرأة العاملة متعددة ومتعددة، ذلك من الشهادة الإبتدائية والإعدادية والثانوية إلى الجامعة والدراسات العليا والماجستير والدكتوراه.

فعدد المنتجات الحاصلات على الشهادة الإبتدائية والإعدادية (58%) من مجموع القوى العاملة النسائية في ليبيا، بالمقارنة نجد نسبة المتخرجين الليبيين من الذكور الحاصلين على هذا المستوى يقارب (41%) من مجموع القوى العاملة الليبية، كما تبين أن الحاصلات على إجازة التدريس بنوعها بلغت (27%)، كذلك وصلت نسبة الحاصلات على الشهادة الجامعية أو الدراسات العليا ما يقارب (3%) بينما تبلغ النسبة (4%) للمتزوجين الليبيين من الذكور، «انظر جدول رقم (12)».

جدول رقم (12)
الحالة التعليمية للقوى العاملة النسائية حسب احصائية 1980م

النسبة	الحالة التعليمية
12	أمية
58	الشهادة الإبتدائية والإعدادية
27	اجازة التدريس والتوجيهي
3	الشهادة الجامعية العليا
100	المجموع : 44,371 متحدة

المصدر: أمانة التخطيط، النتائج الأولية لحصر القوى العاملة لعام 1980م، ص 219.

من هذا التحليل يتضح لنا أن نسبة كبيرة من النساء العاملات الليبيات متعلمات، كذلك تبين لنا أن زيادة مشاركة المرأة للقوى العاملة يسير في خط متوازي مع زيادة وتنوع مستوى تدريبيها وتعليمها.

إن هذه الحقيقة جديرة بالإهتمام لأنها تكشف عن عدم صحة النظرية الوظيفية التي تقول بوجود علاقة بين إرتفاع مستوى تعليم المرأة وزيادة نسبة النقص من النساء في القوى العاملة.

إن هذه النتيجة تتضح لنا بصورة جلية إذا ما ألقينا نظرة فاحصة على إحصائية سنة 1980م، لتوزيع القوى العاملة النسائية الليبية حسب سنوات الخبرة.

(4) سنوات الخبرة للقوى العاملة النسائية الليبية :

تدل إحصائية حصر القوى العاملة لعام 1980م، لتوزيع القوى العاملة النسائية حسب مستويات أو سنوات الخبرة على أن العدد الأعظم من القوى العاملة النسائية الليبية والذي يبلغ (61%) حديثو الدخول للقوى العاملة، حيث تراوح خبرتهم بين خمس سنوات فأقل، واللائي تراوح خبرتهن من خمس إلى تسع سنوات (21%) بمعنى آخر إن أكثر من (82%) من مجموع القوى العاملة النسائية الليبية تقل خبرتهن عن عشر سنوات أما بالنسبة إلى العاملات الليبيات من ذوات الخبرة، التي تصل إلى عشرين سنة فقد كانت أقل من (4%)، «انظر الجدول رقم (13)».

الجدول رقم (13)
سنوات الخبرة للقوى العاملة النسائية حسب احصائية 1980م

النسبة	العدد	سنوات الخبرة
60,9	27015	أقل من 5 سنوات
21,3	9445	9 - 5
8,9	3979	14 - 10
4,8	2117	19 - 15
2,2	973	24 - 20
0,9	415	29 - 25
0,8	343	30 فأكثر
0,2	84	غير مبين
100,0	44371	المجموع

المصدر: أمانة التخطيط ، النتائج الأولية لحصر القوى العاملة لعام 1980م ، ص 25.

إن هذه النقطة بجدية بالاهتمام لأنها تشير إلى أن ظاهرة مساهمة المرأة العربية الليبية مساهمة فعالة في النشاط الاقتصادي لم تظهر إلا في السنوات الأخيرة أي أن المرأة بقيت بعيدة عن ميدان الإنتاج والمساهمة في خدمة وتقديم مجتمعها طوال السنوات الماضية نتيجة عامل الاستعمار والاستغلال والأفكار الرجعية التقليدية من ناحية ونتيجة طبيعة التغير الاجتماعي والثقافي والإقتصادي السياسي من ناحية أخرى، إن دل هذا على شيء فإنه يدل على أن المرأة العربية الليبية ظلت تعاني من ويلات الذل والتآخر ولفترات طويلة من التاريخ.

إن هذا العامل يشير إلى أن طبيعة خروج وزيادة مشاركة المرأة العربية للقوى العاملة رهين بزوال هذا العامل وتغيير خط الإنتاج والعلاقات الاجتماعية والإقتصادية والسياسية غير المتكافئة بين أفراد المجتمع العربي وفي البلاد التي أشار إليها الباحثون التقليديون وهي مصر والمغرب، بمعنى آخر إن تفسير قلة مشاركة المرأة العربية للقوى العاملة عن طريق دراسة متغيرات إجتماعية منفردة فقط يقودنا إلى تفسير مضلل ويعيد عن الحقيقة، وإلا كيف يمكننا القول أو تفسير وجود نسبة عالية من القوى العاملة النسائية الحديثة أو حديثة الدخول لميدان العمل ومن بين المستويات العالية من التعليم، ونسبة عالية من المتزوجات الليبيات في القوى العاملة في المجتمع العربي الليبي المعاصر.

(5) الحالة الاجتماعية للقوى العاملة النسائية الليبية :

يشير الجدول (14) للحالة الاجتماعية للقوى العاملة النسائية لعام 1980م ، أن هناك (20046) إمرأة وبنسبة (45%) من القوى العاملة النسائية متزوجات ، وما يعادل (14903) إمرأة وبنسبة (33%) آنسات ، و(8490) إمرأة وبنسبة (15%) مطلقات أو أرامل ، «انظر جدول رقم (14)».

جدول رقم (14)
الحالة الاجتماعية للقوى العاملة النسائية حسب احصائية 1980م

أقسام المهن	آنسة	متزوجة	مطلقة	أرملة	غير مدين	المجموع
اصحاب المهن						
العلمية والفنية	9486	10044	828	323	199	20880
أمناء المؤتمرات واللجان						
الشعبية وكبار الإداريون والمشرفون						
والتنفيذيون	10	5	5	—	2	27
الموظفون	4149	1461	314	67	109	6100
العاملون بالبيع						
والشراء	67	45	16	26	12	166
العاملون بالخدمات	613	7952	1857	4724	549	15695
العاملون بالزراعة	39	126	23	50	24	262
العاملون في الإنتاج ..	490	346	127	83	32	1078
العاملون غير المصنفون	44	67	24	23	5	163
المجموع	14898	20046	3194	5296	932	44371

المصدر: أمانة التخطيط ، التائج الأولية لحصر القوى العاملة لعام 1980م ، ص 216.

ومن حيث توزيع النساء العاملات على المهن والحالة الاجتماعية نجد أن من بين ذوات المهن العلمية والفنية حوالي نصفهن متزوجات والباقي غير متزوجات ومن بين

أمناء المؤتمرات واللجان الشعبية وكبار الإداريين والمشرفين التنفيذيين حوالي «الخمس» منهن من بين المتزوجات والباقي غير متزوجات، أما بالنسبة إلى الموظفات فقد كان منهن حوالي «الربع» متزوجات، أما من العاملات في البيع والشراء فحوالي «الثلث» منهن متزوجات، أما العاملات في الخدمات فكان بينهن حوالي «النصف» متزوجات والباقي غير متزوجات، أما العاملات في الإنتاج فكان «الثلث» منهن متزوجات والباقي غير متزوجات، والعاملات بالزراعة تقريباً «النصف» منهن متزوجات والباقي غير متزوجات، أي أن المتزوجات يساهمن في جميع المهن مثلهن مثل غير المتزوجات إلا أن هذه المساهمة مختلفة نسبياً وعددياً من فئة لآخرى نظراً لطبيعة العمل وطبيعة المؤهلات العلمية للمرأة.

هذا يعني أن المرأة العربية الليبية تستمرة في مشاركتها للقوى العاملة بعد الزواج كذلك، ويتبين لنا هذا بصورة جلية من الدراسة الميدانية لتوزيع النساء العاملات والمتزوجات من حيث العمل قبل الزواج والعمل بعد الزواج، فقد كان (66%) من عدد المتزوجات العاملات يعملن قبل الزواج واستمررن في العمل بعد الزواج، و(36%) بدأن العمل بعد الزواج، «انظر الجدول رقم (15)».

جدول رقم (15)
توزيع النساء العاملات المتزوجات
من حيث العمل قبل الزواج والعمل بعد الزواج

البيان	النكرار	النسبة
تعمل قبل الزواج	86	66
تعمل بعد الزواج	44	34
مجموع المتزوجات في الدراسة	130	100

إن هذه الحقائق التي ظهرت من دراستنا لطبيعة عمل المرأة المتزوجة في المجتمع العربي الليبي المعاصر، تثبت عدم صحة آراء أنصار النظرية الوظيفية التقليدية التي تقول بوجود علاقة بين متغير الفاقد في القوى العاملة النسائية ومتغير زواج المرأة العربية.

(6) أعمار القوى العاملة النسائية الليبية :

بالنسبة إلى أعمار القوى العاملة النسائية في الجماهيرية، فقد دلت إحصائية حصر القوى العاملة لعام 1980م، أن الفئة التي تتراوح أعمارها من (15-24) عام بلغت نسبتها (37%)، وفئة الأعمار ما بين (25-39) عام بلغت نسبتها (28%)، وفئة الأعمار من (40-59) بلغت نسبتها (7%) من المجموع الكلي لعدد النساء العاملات يعني هذا أن أكثر من النصف أي ما يقارب من (65%) من مجموع القوى العاملة النسائية من بين فئة الأعمار من (15-39).

إن هذه الحقيقة تدل على استقرار المرأة الليبية في العمل وعلى دخول معظم النساء المعلمات والحاصلات على مستوى عالي من التعليم إلى ميدان العمل وبمعنى آخر إن المرأة العربية الليبية تنخرط في ميدان العمل بعد حصولها على مؤهل علمي أو مهني، وذلك على تقدير ما ذهب إليه أصحاب النظرية الوظيفية بوجود علاقة بين زيادة تعلم المرأة العربية والفاقد من القوى العاملة النسائية العربية.

(7) الدور السياسي للمرأة في الجماهيرية :

في السابق لم تكن مشاركة المرأة السياسية ذات شأن يذكر ولكن بعد إعلان سلطة الشعب والتي ترى «ان الديمقراطية الحقيقة لا تقوم إلا بوجود الشعب نفسه لا بوجود نواب عنه، وينبغي أن تكون السلطة كلها بيد الشعب، والمؤتمرات واللجان الشعبية هي الوسيلة الوحيدة للديمقراطية المباشرة».⁽¹⁾

أصبحت مشاركة المرأة في المجال السياسي ملحوظة، ففي الدورة الثالثة

(1) معمر القذافي، الكتاب الأخضر، الفصل الأول، حل مشكلة الديمقراطية، سلطة الشعب، ج.ع.ل.ش. المشاة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1979م، ص 91.

للمؤتمرات الشعبية الأساسية التي انعقدت في أوائل عام 1983م، كانت مشاركة المرأة مشاركة لم يسبق لها مثيل ، فبالإضافة إلى حضورها بين المؤتمرين ، فإن صوتها في مناقشة ودراسة القضايا المطروحة في جدول الأعمال ومشاركتها في صنع القرارات وتجسيد السلطة الشعبية كان شيئاً مذهلاً لا من حيث حضورها إلى المؤتمرات الشعبية الأساسية ولكن من حيث وعيها لدورها السياسي والمشاكل التي توقعها من القيام بذلك على أكمل وجه وقد حددت هذه المشاكل إحدى العضوات في المؤتمرات الشعبية الأساسية في ردتها على إهانة أحد الأعضاء في المؤتمر الشعبي الأساسي بأن المرأة العربية الليبية سلبية.

فتقول : «لا تقولون المرأة سلبية» لأننا لم نشارك في المناقشة والحضور بنفس المستوى الذي عليه الرجال ، إننا لسنا سليات ، ولكن العلم وقلة الخبرة في المشاركة في مناقشة وإقرار قضايا حاضر ومستقبل مجتمعنا الذي نعيش فيه هي المسؤولة عن ذلك.

إن قلة الخبرة والتعليم ربما تكون السبب وراء قلة مشاركة المرأة الليبية في اللجان الشعبية ، وهي اللجان المسئولة عن تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية ، على عكس ذلك ، كانت مشاركة المرأة في التدريب العسكري على نطاق أوسع من مشاركتها في المؤتمرات واللجان الشعبية ونظراً لأن حماية الوطن مسؤولية كل مواطن ومواطنة ، فقد دخلت المرأة بأعداد كبيرة في العديد من المجالات العسكرية مثل التدريب على اللاسلكي والأعمال المكتوبة والتدريب على الأسلحة الخفيفة والثقيلة .. إلخ ، كذلك تقلدت المرأة مختلف الرتب العسكرية من ضابط وضابط صف إلى جندي .. إلخ ، إن مشاركة المرأة العربية الليبية في المجال السياسي بهذا الشكل للدليل على أن تغير دور المرأة في المجتمع العربي رهين بتغير الواقع الاجتماعي الثقافي والإقتصادي والسياسي الذي نعيش فيه.

ملاحظات ختامية :

ما تقدم يتضح أن الدراسات التي قام بها بعض الباحثين والعلماء في علم الاجتماع لدراسة طبيعة وضع المرأة العربية وقلة مشاركتها في القوى العاملة ، قد أخفى جوهر الحقيقة ، ذلك نتيجة للأبعاد النظرية والمنهجية التي انطلق منها ، أي أن سبب

ظهور هذه الظاهرة (طبيعة وضع وقلة مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة)، وكما ظهر من دراستنا النظرية والعملية لهذا الموضوع يمكن في عدة عوامل نبين منها:

أولاً : عامل وقوع المجتمعات العربية تحت نير الإستعمار لفترات طويلة من التاريخ وهو ما فرض عليها العبودية والتخلف مستخدماً شتى أنواع الوسائل إبتداءً من الإرهاب الفكري والمعنوي وإنتهاءً باستخدام القوة المادية بقصد النيل من حريتها وخبراتها، ونظراً لأن المجتمع العربي كله ب الرجال ونسائه وأطفاله قد وقع فريسة هذا الوضع الإستعماري المرير، إلا أن المرأة خضعت لضغوطه بدرجة أشد وأقسى مما تعرض له الرجل بسبب التخلف والإستغلال حتى عزّلها عن معركة الحياة الاجتماعية والإقتصادية والسياسية وأعتبرت طرفاً سلبياً، فديست إنسانية المرأة، وكان سلاح الإستعمار في ذلك هو إستخدام مبررات واهية كاستخدامه للدين الإسلامي بعدما أدخل عليه من متغيرات، لتأكيد هذا الموقف.

ثانياً : عامل حضاري قدمته «الحضارة» المادية الغربية وبدأ يتسرّب إلى مجتمعنا العربي عن طريق التقليد الذي يتعارض مع المفهوم الصحيح للدين والقيم الإنسانية.⁽¹⁾

ثالثاً : عامل تأثير هذه المفاهيم المغالطة على الثقافة والقيم والحضارة العربية وعلى العلاقات الاجتماعية في المجتمع العربي.

رابعاً : عامل طبيعة التطور الاقتصادي السياسي الاجتماعي والثقافي في المجتمع العربي، وتأثيره في تشكيل وبلورة الدور الاقتصادي الاجتماعي، والسياسي لأفراد المجتمع بصورة عامة وعلى دور ووضع المرأة العربية في المجتمع بصورة خاصة.

(1) انظر هذا المرجع لمزيد من المعلومات في هذا الشأن:

Patai, R. «The Dynamisc, westernization in the middle east», *Middle East Journal*, vol., 9, N°., 1955

خامساً : عامل عجز بعض البلدان العربية على تغيير الواقع الاجتماعي والثقافي والإقتصادي والسياسي الذي يعيش فيه أفراد مجتمعاتهم من رجال ونساء، ذلك على غرار ما حدث في المجتمع العربي الليبي المعاصر، وكما ذكرنا سالفاً.

وعليه فإن عامل الدين الإسلامي الذي عده بعض الباحثين التقليديين العامل الأساسي في تشكيل وضع دور المرأة في هذه البلاد المدرستة «مصر والمغرب» ليس له دليل من الصحة وبعيد عن الحقيقة والواقع .

ونحن إذا نظرنا إلى الشريعة الإسلامية وإلى مصدرها «القرآن الكريم» نجد أنها قد أعطت المرأة حقاً كاملاً، غير مقييد بغير ما حرمته الله ورسوله في جميع التصرفات المدنية والإقتصادية والشخصية، فلها الحق والأهلية لحيازة المال منها عظم مقداره، ولها حق الأرث والدين وتملك العقار، والكسب والوظيفة والتراضي والمصالحة، والتصرف فيما تحوز وتملك من مال أياً كان نوعه إتفاقاً وبيعاً وعثقاً وهبة ووصية كما نص القرآن الكريم نصاً صريحاً على حق المرأة في اختيار شريك حياتها «الزوج» ومساواتها به في الحقوق والواجبات وحقها في الطلاق متى توافرت شروطه، كما أعطاها الدين الإسلامي حق التعليم وطلبها والسعى لتحصيله مثلها في ذلك مثل الرجل.

إن القرآن الكريم يرى أن العمل غاية الإنسان، وإنطلاقاً من مفهوم أنه ليس الرجل وحده ولا المرأة وحدها، بل الإنسان، والإنسان هما معاً، فكل جنس دون أخيه هو نصف فقط ، ولا يصبح عدداً كاملاً إلا إذا أضيف إليه النصف الآخر، وإن المجتمع يوفر العدالة والمساواة والفرص المتكافئة للمواطنين في الحقوق والواجبات ، إن نظرة الإسلام للمرأة لم تكن النظرة التقليدية والرجعية المخصوصة في كونها أنثى ، بل نظر إليها كإنسان.⁽¹⁾

إن دور المرأة لم يستمر كما وضعته الشريعة الإسلامية نتيجة لعوامل تاريخية لعبت دوراً هاماً في هدم الكيان الاجتماعي والإقتصادي والسياسي ولا يتسع المجال هنا بأن

(1) انظر هذه المراجع لمزيد من المعلومات في هذا الشأن :

عباس محمود العقاد، المرأة في القرآن، بيروت دار الكتب، لبنان، سنة 1975م.

Levy R., The social structure of Islam, cambridge university press 1965. Kirk G., The middle east from the rise of Islam to modern times, New York: Praeger, 1963.

نقدم سرداً تارخياً عن دور المرأة في الدعوة الإسلامية.

لقد فشل هؤلاء الذين اتخذوا من «الدين الإسلامي» ذريعة لهم كما فشل من بعدهم علماء المجتمع الوظيفيين التقليديين، الذين اتخذوا من عامل «الضبط الاجتماعي»، عامل عدم الإختلاط ذريعة لمنع المرأة من مشاركة القوى العاملة.

لقد فشلت هذه النظرية لأنها لم تصل إلى إجابة واضحة على السؤال الآتي : إذا استبعدنا عامل «الضبط الاجتماعي» الخاص بمنع خروج المرأة إلى ميدان العمل ، فهل ستزيد نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة؟ وهل المشكلة تحل عند هذا الحد؟ وفي كلمات أخرى ، لماذا تقل نسبة خروج المرأة إلى العمل في المجتمعات التي يضعف فيها «الضبط الاجتماعي» ولا تعنق الدين الإسلامي؟

وإذا قبلنا بتفسير النظرية الوظيفية التقليدية لوضع ودور المرأة في المجتمعات العربية ، إذاً كيف نستطيع تفسير التحول الاقتصادي والإجتماعي والثقافي والسياسي لوضع دور المرأة العربية في المجتمع العربي الليبي المعاصر.

هذا يعني أن تفسير هذه الظاهرة من جانب هؤلاء الباحثين كان سطحياً ومفضلاً وبعيداً عن الحقيقة ، أي إن تفسير طبيعة وضع دور المرأة في مجتمع «ما» لا يمكن أن يكون عن طريق الدراسة السطحية للآراء السائدة بين أفراد المجتمع ودراسة بعض التغيرات الإجتماعية منفردة ، كدراسة متغير العمر ومتغير الحالة الإجتماعية .. إلخ ، وعلاوة على هذه التغيرات بطبيعة خروج المرأة إلى العمل لأن هذه التغيرات في جموعها هي نفسها وليدة عامل أساسى مهم كان الأجرد بهؤلاء الباحثين دراسته من أجل فهم حقيقة الظاهرة الإجتماعية.

لا شك أن هذه الظاهرة عناصر كثيرة يصعب حصرها ، نظراً لأن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية تتفاعل بطريقة معقدة لا يمكن فهمها إلا بدراسة الوضع الاقتصادي والسياسي والإجتماعي التاريخي للمجتمع بشكل عام.

إذاً جوهر مشكلة المرأة العربية يمكن في الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي الذي تعيشه ، إن أي تعبير عن وضع المرأة يعتمد أساساً على التحولات الإجتماعية والثقافية والاقتصادية وكذلك السياسية في المجتمع ، كما أن التقدم في أي مجتمع إنما يقاس بدرجة مشاركة المرأة ودون المشاركة الإيجابية من المرأة فمن المستحيل أن يتحقق التقدم والرقي بمجتمعنا العربي .